

Estimating the Volume of Capital Flight from Syria Using the Residual Method During the Period 1997–2017

Muhannad Alsaleh* 

Dr. Linda Ismaiel** 

(Received 2 / 3 / 2026. Accepted 18 / 5 / 2026)

▽ ABSTRACT ▽

This study aims to estimate the magnitude of capital flight from Syria during the period (1997–2017) using the World Bank residual method, and to conduct a comparative analysis between two phases: the pre-crisis period (1997–2010) and the crisis period (2011–2017). The study relies on official data covering external debt, foreign direct investment, the current account, and foreign reserves.

The results reveal a structural shift in the behavior of capital flows, as the pre-crisis period was characterized by relatively inward capital flows, whereas the crisis period witnessed a sharp increase in capital flight, with an average exceeding 11 billion USD annually, peaking in 2011 and 2012. This can be attributed to political and economic instability and heightened uncertainty during this period.

Keywords: Capital Flight – Residual Method – External Debt – Foreign Investment – Foreign Reserves.



Copyright :Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* PhD Student, Dept. Banking & Financial Sciences, Economy Faculty, Latakia University (formerly tishreen), Syria. muhannad.n.alsaleh@latakia-univ.edu.sy

** Professor, Banking & Financial Sciences, Economy Faculty, Latakia University (formerly tishreen), Syria. linda.ismaiel@latakia-univ.edu.sy

تقدير حجم هروب رأس المال من سورية باستخدام طريقة البواقي خلال الفترة 2017-1997

مهنا الصالح*

د. ليندا اسماعيل**

(تاريخ الإيداع 2026 / 3 / 2. قُبِلَ للنشر في 2026 / 5 / 18)

▽ ملخص ▽

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم هروب رأس المال من سورية خلال الفترة (1997-2017) باستخدام طريقة البواقي المعتمدة من البنك الدولي، وإجراء تحليل مقارنة بين مرحلتين: ما قبل الأزمة (1997-2010) وخلالها (2011-2017). اعتمدت الدراسة على بيانات رسمية تغطي الدين الخارجي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحساب الجاري، والاحتياطيات الأجنبية.

أظهرت النتائج تحولاً بنوياً في سلوك تدفقات رأس المال، حيث اتسمت مرحلة ما قبل الأزمة بتدفقات داخلية نسبية، في حين شهدت مرحلة الأزمة ارتفاعاً حاداً في هروب رأس المال، بمتوسط تجاوز 11 مليار دولار سنوياً، مع تسجيل ذروة في عامي 2011 و2012. يمكن أن يعزى السبب إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحالة عدم اليقين في هذه المرحلة.

الكلمات المفتاحية: هروب رأس المال - طريقة البواقي - الدين الخارجي - الاستثمار الأجنبي - الاحتياطيات الأجنبية.



حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب

الترخيص CC BY-NC-SA 04

* طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)، سورية .

muhannad.n.alsaleh@latakia-univ.edu.sy

** أستاذ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)، سورية .

linda.ismaiel@latakia-univ.edu.sy

مقدمة:

يُعدّ هروب رؤوس الأموال من القضايا المحورية التي تؤثر في استقرار الاقتصادات النامية، لا سيما في ظل ما تعانيه هذه الدول من فجوات تمويلية وعجز في المدخرات المحلية. ورغم أن هذه الظاهرة ليست حكراً على الدول النامية، إلا أن آثارها تكون أكثر حدّة فيها، نظراً لاعتمادها الكبير على تدفقات رأس المال الخارجي وندرة الموارد المتاحة للاستثمار [1].

يُفهم هروب رأس المال بوصفه حركة مفاجئة للأموال إلى خارج الدولة، مدفوعة بعدم اليقين السياسي والاقتصادي، أو لتفادي الضرائب، أو بحثاً عن بيئة استثمارية أكثر استقراراً وعوائد أفضل. ورغم وضوح المفهوم من الناحية المنطقية، إلا أن قياسه بدقة يمثل تحدياً بسبب تعقيد مصادر البيانات وتنوع قنوات الهروب [2].

تطورت عدة أساليب لقياس هروب رأس المال، أبرزها: طريقة البواقي، طريقة دولي (Dooley)، طريقة تضليل التجارة، وطريقة الأموال الساخنة [3]. وتُعدّ طريقة البواقي [4] من أكثر الأساليب استخداماً، حيث تُقارن بين مصادر واستخدامات رأس المال لتحديد الفجوة التي تُعبر عن الهروب المحتمل [5].

تكمن خطورة هروب رأس المال في تأثيره السلبي على الاستثمار، والاستقرار النقدي، والثقة العامة، فضلاً عن تقليص القاعدة الضريبية وتهديد العدالة الاجتماعية [6]. وتبرز هذه الإشكالية بحدّة في الحالة السورية، حيث شهد الاقتصاد خلال العقود الأخيرة، وبالأخص بعد عام 2011، حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتراجع مؤشرات الأداء الكلي، إلى جانب العقوبات الاقتصادية، وانخفاض الثقة في بيئة الأعمال، وكلها عوامل ساهمت في تحفيز تدفقات رأس المال إلى الخارج بشكل غير مسبوق، سواء عبر قنوات مشروعة أو بطرق غير رسمية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم هروب رأس المال من سورية خلال الفترة 1997-2017 بالاعتماد على طريقة البواقي، بغرض قياس الحجم وتتبع الاتجاهات الزمنية للظاهرة على نحو منهجي يمهد لإجراء تحليلات لاحقة لأسبابها وآثارها الكلية على الاقتصاد السوري.

الدراسات السابقة:

تناولت الأدبيات الاقتصادية ظاهرة هروب رأس المال في الاقتصادات النامية من خلال مقاربات منهجية متعددة، وفي مقدمتها طريقة البواقي التي اعتمدها البنك الدولي، والتي أصبحت من أكثر الأدوات استخداماً في تقدير التدفقات الرأسمالية الخارجة [4]. وقد ركّزت العديد من الدراسات على تحليل الظاهرة في إطار إقليمي أو ضمن بيانات بانيل، مع محدودية في الدراسات القطرية المتعمقة، خاصة في الدول التي شهدت نزاعات مسلّحة وتحولات بنيوية حادة كالاقتصاد السوري.

فعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قدّرت دراسة [7] (Al-Fayoumi et al., 2012) حجم هروب رأس المال في عدد من دول المنطقة، من بينها سورية، خلال الفترة (1981-2008) باستخدام طريقة البواقي، حيث أظهرت النتائج وجود تدفقات خارجة ملحوظة، مع إبراز دور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في تفسير الظاهرة. إلا أن هذه الدراسة لم تقدّم تحليلاً معمقاً للحالة السورية بشكل منفصل، كما لم تشمل فترة الأزمة التي بدأت في عام 2011. وفي السياق ذاته، تشير تقديرات منظمة النزاهة المالية العالمية [8] إلى أن سورية شهدت تدفقات

مالية غير مشروعة بلغت نحو 23.6 مليار دولار خلال الفترة (2000-2009)، ما يعكس وجود هروب لرأس المال قبل الأزمة، دون توفير تقديرات كمية حديثة للفترة اللاحقة.

وفي إطار أوسع يشمل اقتصادات ذات خصائص متقاربة، تناولت بعض الدراسات هروب رأس المال في دول مثل العراق واليمن ولبنان ضمن تحليلات إقليمية. فقد قامت دراسة [9] (Heydari & Jariani, 2020) بتحليل محددات هروب رأس المال في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام بيانات بانيل للفترة (2000-2018)، حيث أظهرت النتائج أن ضعف الاستقرار السياسي والمؤسسي، إلى جانب تدهور مؤشرات الحوكمة، يُعد من أبرز العوامل المحفزة لهروب رأس المال في دول مثل العراق واليمن ولبنان، وهي عوامل تتقاطع مع الخصائص البنوية للاقتصاد السوري. كما بيّنت دراسة [10] (Yalta & Yalta, 2021) أن الصدمات السياسية والاقتصادية، ولا سيما تلك المرتبطة بالاضطرابات الإقليمية، تؤدي إلى تسارع تدفقات رأس المال إلى الخارج في اقتصادات المنطقة، مع تباين في درجة التأثير بين الدول تبعاً لمدى هشاشة البيئة المؤسسية.

أما على مستوى الدراسات التي اعتمدت بيانات بانيل، فقد استخدمت دراسة [11] (Okafor & Ede, 2021) طريقة البواقي لتقدير هروب رأس المال في عينة تضم 67 دولة نامية (من بينها سورية) خلال الفترة (2003-2017)، وذلك بهدف تحليل العلاقة بين معدل الاختطاف وهروب رأس المال باستخدام نماذج الآثار الثابتة (FE) وطريقة العزوم المعممة (GMM). وأظهرت النتائج أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي يسهم بشكل إيجابي ومعنوي في زيادة هروب رأس المال، مع تأثيرات أكثر وضوحاً في الدول الهشة مقارنة بغيرها. كما بيّنت الدراسة أن متغيرات مثل تقلبات النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري وسعر الصرف تؤدي إلى زيادة الهروب، في حين يرتبط الادخار سلباً به، بينما لم يظهر التضخم أثراً معنوياً.

ومن منظور تحليلي يركز على سياق النزاعات، توصلت دراسة [12] (Ndikumana, 2023) إلى أن النزاعات المسلحة وضعف المؤسسات وغياب الشفافية تمثل محددات رئيسة لهروب رأس المال في الدول الأفريقية، وهي نتائج يمكن تعميمها على الاقتصادات التي تمر بظروف مشابهة. كما أكد [13] (Adedeji & Nuhu, 2023) أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وهروب رأس المال تصبح أكثر تقلباً في ظل غياب الاستقرار المؤسسي، في حين وثّقت تقارير الإسكوا [14] (ESCWA, 2021) ارتفاع التدفقات المالية الخارجة في الدول العربية التي شهدت اضطرابات، بما في ذلك سورية، مع التأكيد على أهمية تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية.

بالمقارنة مع الدراسات السابقة، تتفق الدراسة الحالية مع عديد من هذه الدراسات في اعتماد طريقة البواقي لتقدير هروب رأس المال، وفي الأخذ بعين الاعتبار لعوامل عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي في تفسير الظاهرة. بالمقابل، تتميز الدراسة الحالية بكونها تقدّم تحليلاً فُطرياً معمقاً يركز حصرياً على الاقتصاد السوري، بخلاف معظم الدراسات السابقة التي اعتمدت بيانات بانيل أو تناولت سورية ضمن إطار إقليمي دون تخصيص. كما إنها تغطي فترة زمنية أطول نسبياً (1997-2017)، مع تقسيم واضح بين مرحلتين ما قبل الأزمة (1997-2010) وفترة الأزمة (2011-2017)، الأمر الذي يتيح رصد التحولات البنوية في سلوك رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة الحالية على تجانس وحدات القياس بالدولار الأمريكي لجميع مكونات معادلة البواقي، مع تحليل تفصيلي لمصادر الفجوة، وهو ما يعزز من دقة التقدير وإمكانية تفسير النتائج.

وانطلاقاً من ذلك، تسهم الدراسة الحالية في سد فجوة واضحة في الأدبيات، تتمثل في غياب تقديرات كمية حديثة ومفصلة لهروب رأس المال في سورية خلال فترة الأزمة، من خلال تقديم تحليل زمني مقارنة يبرز حجم التحولات بين مرحلتين الاستقرار والأزمة، ويوفر أساساً معرفياً يمكن البناء عليه في الدراسات اللاحقة.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد السوري منذ عام 2011 تأثيرات حادة نتيجة الأزمة وما رافقها من اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة. وقد أسهمت هذه الظروف في تحفيز تدفق رأس المال إلى الخارج وتراجع تدفقاته إلى الداخل، ما عزز من ظاهرة هروب رأس المال بشكل ملحوظ [15].

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى تقدير حجم هروب رأس المال في سورية وتحليل تطوره خلال فترتين زمنيتين متباينتين: ما قبل فترة الأزمة (1997-2010) وخلالها (2011-2017)، وذلك لفهم طبيعة هذه الظاهرة وتحديد تأثير الأزمة على اتجاهاتها.

بناءً عليه، تتجسد مشكلة البحث في التساؤلين الآتيين:

- كيف تطورت قيم رأس المال الهارب من سورية خلال الفترة 1997-2017؟
- هل يوجد فرق جوهري في متوسط هروب رأس المال من سورية خلال فترة الأزمة مقارنة بما قبلها؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم هروب رأس المال من سورية خلال الفترة (1997-2017) باستخدام طريقة البواقي المعتمدة من قبل البنك الدولي. كما تسعى الدراسة إلى إجراء مقارنة كمية بين مرحلتين ما قبل الأزمة (1997-2010) وفترة الأزمة (2011-2017)، بهدف تحديد طبيعة التغير في اتجاهات تدفقات رأس المال، وقياس أثر الأزمة على حجم الهروب، بما يسهم في تقديم فهم أكثر دقة لديناميكيات هذه الظاهرة في الاقتصاد السوري.

فرضية البحث:

يوجد فرق جوهري في متوسط حجم هروب رأس المال بين مرحلتين ما قبل الأزمة (1997-2010) وفترة الأزمة (2011-2017).

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

تتبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من مساهمتها في سد فجوة معرفية في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بهروب رأس المال في الاقتصادات التي تمر بظروف عدم استقرار حاد، حيث تفتقر الدراسات السابقة إلى تقديرات كمية حديثة ومفصلة للحالة السورية، خاصة خلال فترة الأزمة. وعلى الرغم من وجود دراسات إقليمية مثل (Al-Fayoumi et al., 2012) [7] ودراسات بانيل مثل (Okafor & Ede, 2021) [11]، شملت سورية إلا أنها لم تقدم تحليلاً قُطرياً معمقاً للاقتصاد السوري، ولم تغط التحولات البنوية التي طرأت عليه خلال فترة الأزمة بعد عام 2011. تسهم الدراسة الحالية أيضاً في إثراء الأدبيات التطبيقية من خلال اعتماد طريقة البواقي كإطار منهجي لتقدير هروب رأس المال، وإعادة توظيفها في سياق اقتصاد يعاني من قيود في البيانات وتحديات مؤسسية، الأمر الذي يعزز من إمكانيات تطبيق هذه الطريقة في بيئات مشابهة.

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في تقديم تقدير كمي لحجم هروب رأس المال في سورية وتحليل تطوره عبر فترة زمنية طويلة نسبياً (1997-2017)، مع التمييز بين مرحلتين ما قبل الأزمة وخلالها، الأمر الذي يتيح فهماً أدق للتغيرات في سلوك تدفقات رأس المال. من المتوقع أن توفر نتائج الدراسة مؤشرات مهمة لصناع القرار حول حجم الهروب واتجاهاته، بما يساعد في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والمالية، وتصميم إجراءات أكثر كفاءة للحد من خروج رؤوس الأموال وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية. كما تقدم إشارات تحليلية للمستثمرين لفهم المخاطر المرتبطة بالاقتصاد السوري في ظل عدم الاستقرار.

إضافة إلى ذلك، يشكل التقدير الكمي الذي تقدمه الدراسة قاعدة بيانات يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة تستهدف تحليل محددات هروب رأس المال وآثاره في التغيرات الاقتصادية الكلية، بما يساهم في تطوير سياسات اقتصادية أكثر استجابة للتحديات البنوية التي يواجهها الاقتصاد السوري.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي-التحليلي لتقدير حجم هروب رأس المال في سورية خلال الفترة (1997-2017)، وذلك باستخدام طريقة البواقي المعتمدة من قبل البنك الدولي، والتي تُعد من أكثر الأساليب شيوعاً في قياس التدفقات الرأسمالية الخارجة في ظل محدودية البيانات.

تعتمد الدراسة على بيانات سنوية مستمدة من مصادر رسمية محلية ودولية، تشمل: التغير في الدين الخارجي، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، عجز الحساب الجاري، والتغير في الاحتياطيات الأجنبية، حيث تم توحيد جميع القيم بالدولار الأمريكي لضمان اتساق القياس ضمن معادلة البواقي.

وقد جرى احتساب قيم هروب رأس المال لكل سنة من سنوات الدراسة، ومن ثم تحليل الاتجاهات العامة للسلسلة الزمنية، بالإضافة إلى احتساب المتوسطات لمرحلة ما قبل الأزمة (1997-2010)، ومرحلة الأزمة (2011-2017)، وذلك بهدف اختبار الفرضية المتعلقة بوجود تغيرات في حجم هروب رأس المال بين الفترتين.

الإطار النظري لهروب رأس المال: المفهوم والقياس

7.1.1 مفهوم هروب رأس المال:

يُشير مفهوم "هروب رأس المال" في الأدبيات الاقتصادية إلى تدفقات مالية غير اعتيادية من الدولة نحو الخارج، غالباً ما تحدث استجابة لظروف اقتصادية أو سياسية غير مستقرة. في تعريفه المبكر، وصف (Kindleberger, 1937) [6] هروب رأس المال بأنه انتقال مفاجئ واستثنائي لرأس المال نتيجة مخاوف أو توقعات سلبية تجاه مستقبل الاقتصاد المحلي. بينما اعتبره (Cuddington, 1986) [16] تدفقات قصيرة الأجل تنشأ عن أزمات سياسية واقتصادية، وغالباً ما تُصنّف ضمن ما يُعرف بـ "الأموال الساخنة" (Hot Money). ويبرز (Schneider, 2003) [17] الجانب السلوكي لهروب رأي المال حيث يبين أنه ينتج من غياب الثقة واليقين في البيئة الاستثمارية. بدورهما، يؤكد كل من (Mileva, 2008) و (Folorunso, 2009) [18-19] على الدور الحاسم لتغيرات المخاطر والعوائد كمحرك أساسي للهروب، سواء نتيجة للأزمات أو لتفاوت العوائد بين الداخل والخارج. ومن منظور مؤسسي، يُعرف البنك الدولي (2016) هروب رأس المال بأنه "الفجوة غير المفسرة بين مصادر التمويل الخارجية واستخداماتها الرسمية

كما تظهر في ميزان المدفوعات، وغالباً ما يُعزى ذلك إلى ضعف الحوكمة، وغياب الشفافية، وارتفاع المخاطر في البيئة المحلية" [8].

من الناحية الشرعية، يمكن أن يكون هروب رأس المال هروب قانوني أو غير قانوني. يتم الهروب القانوني عبر قنوات رسمية، وغالباً ما يكون مسجلاً ضمن ميزان المدفوعات، مثل التحويلات الرأسمالية للمستثمرين الأجانب أو خروج رؤوس أموال بناءً على قوانين الاستثمار. أما الهروب غير القانوني فيشمل تحويل الأموال خارج البلاد دون تسجيل رسمي، وغالباً ما يكون مرتبطاً بأنشطة غير مشروعة كغسل الأموال أو التهرب الضريبي. ويُعتبر هذا النوع الأكثر ضرراً بسبب صعوبة تتبعه. يمكن أن نميز أيضاً بين الهروب المباشر، مثل تحويل الأموال نقداً أو عن طريق الحوالات المصرفية إلى حسابات أجنبية، أو هروب غير مباشر، وهو الذي يتم من خلال تضليل التجارة (Trade Misinvoicing)، أو المبالغة/التقليل في فواتير الصادرات والواردات [20].

يشكل هروب رأس المال، لا سيما من البلدان النامية وفي طور النمو، مصدر قلق متزايد لصناع السياسات الاقتصادية، إذ يُنظر إلى هذه الظاهرة كقيد مباشر على النمو الاقتصادي، نظراً لما تتمثله من خسارة في موارد مالية كان من الممكن توجيهها نحو الاستثمار المحلي. وتُظهر العديد من الدراسات أن استعادة هذه التدفقات، أو حتى الحد من تفاقمها، قد يُسهم بفاعلية في تخفيف عبء المديونية وتجديد قدرة البلدان النامية على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية [21].

7.1.2 طريقة البواقي لقياس هروب رأس المال:

يواجه تقدير حجم هروب رأس المال تحديات كبيرة، خاصة في ظل غياب قواعد بيانات موثوقة وشاملة حول الأصول الخارجية المملوكة للقطاع الخاص. وتعكس الأدبيات الاقتصادية اختلافاً واسعاً في أساليب القياس، تبعاً لتعريف الظاهرة، وتوافر البيانات، ودرجة تطور الاقتصاد محل الدراسة. من طرق قياس حجم هروب رأس المال، طريقة Dooley، طريقة الأموال الساخنة، وطريقة البواقي المعتمدة من قبل البنك الدولي.

تعتبر طريقة البواقي من الطرق الأكثر أساليب شيوعاً في تقدير هروب رأس المال، وتعتمد على المقارنة بين مصادر واستخدامات تدفقات رأس المال ضمن ميزان المدفوعات. تُفضّل طريقة البواقي في العديد من الدراسات التطبيقية لقياس هروب رأس المال، لأنها تعطي تقديراً إجمالياً مباشراً وبسيط الحساب، حتى في ظل ضعف البيانات. فقد أوصى (World Bank 1985) [4] باعتمادها كإطار قياسي للتقدير، كما استخدمتها عدة دراسات لتقدير التدفقات الرأسمالية الخارجة، مثل دراسة (Claessens & Naudé 1993) بالنسبة للدول النامية [3]، ودراسة (Ndikumana 2023) لبلدان إفريقيا المعتمدة على الموارد الطبيعية [10]. وقد أكد (Al-Fayoumi et al. 2012) [7] على فعاليتها بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط. بالرغم من ذلك، من المهم الإشارة إلى وجود بعض المحددات لهذه الطريقة مثل عدم قدرتها على التفريق بين التدفقات المشروعة وغير المشروعة، وتأثرها بالعوامل غير المفسرة في الحساب الجاري أو الاحتياطات.

بالنسبة للطرق الأخرى، مثل طريقة Dooley فتعتمد على كشف الأصول الأجنبية غير المصرح بها، لكنها تواجه صعوبة في التحقق من دقة التقارير المصرفية، بينما تعتمد طريقة تضليل التجارة على الفرق بين بيانات الصادرات والواردات مما يجعلها عرضة للخطأ بسبب الفروق الإحصائية والجمركية بين البلدان [13]. بالمقابل، تركز طريقة الأموال الساخنة فقط على تدفقات رأس المال قصيرة الأجل، ولا تعطي تقديراً شاملاً للهروب طويل الأمد [14].

بناءً على ذلك، فإن طريقة البواقي تُعد برأينا الخيار الأنسب لحالة الدراسة السورية، من حيث شمولها، وتوافر متطلباتها البيانية الأساسية مقارنة بالطرق الأخرى.

وفقاً لهذه الطريقة، يتم حساب هروب رأس المال باستخدام الصيغة التالية [4]:

$$Capital Flight = \Delta EDT + FDI - (CA + \Delta FR)$$

حيث: (ΔEDT) صافي التغيير في الدين الخارجي، (FDI) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، (CA) عجز الحساب الجاري، (ΔFR) التغيير في الاحتياطيات الأجنبية.

البيانات ومتغيرات الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الفترة (1997-2017)، حيث تم اختيار عام 1997 كنقطة بداية لاعتباره أول عام تتوفر فيه بيانات متسقة وموثوقة حول الدين الخارجي، الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، والاحتياطيات الأجنبية، إضافةً إلى أنه جاء بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية في منتصف التسعينيات التي عززت من موثوقية النشر الإحصائي. أما عام 2017 فقد مثّل نهاية الفترة قيد التحليل، لكونه آخر سنة تتوفر عنها بيانات رسمية ومنسقة من المصادر المحلية والدولية، بينما اتسمت السنوات اللاحقة بندرة البيانات وتباين تقديراتها بين المصادر، مما يحدّ من دقة القياس باستخدام طريقة البواقي.

تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين زمنيتين مميزتين:

• ما قبل الأزمة: 1997-2010

• خلال فترة الأزمة: 2011-2017

وقد تم تقدير متوسط هروب رأس المال لكل فترة على حدة، بهدف تحليل التغيرات الكمية في تدفقات رأس المال إلى الخارج خلال مرحلتين من التطورات الاقتصادية والسياسية في البلاد. يهدف تطبيق طريقة البواقي لتقدير هروب رؤوس الأموال، تم استخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وهي:

1. صافي التغير في الدين الخارجي (ΔEDT): يُمثّل الفرق بين الدين الخارجي في العام الحالي والعام السابق، ويُعبّر عن صافي التمويل الخارجي المتاح.
 2. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)¹: يُقصد به صافي الأموال الداخلة من الاستثمارات الأجنبية، ويعكس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية.
 3. عجز الحساب الجاري (CA): يُحتسب كفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات والتحويلات، ويدل على مدى اعتماد الاقتصاد على الخارج.
 4. التغير في الاحتياطيات الأجنبية (ΔFR): يُمثّل صافي التغير في احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي، ويعكس قدرة الدولة على مواجهة الصدمات.
- تم التعبير عن القيم المستخدمة بالدولار الأمريكي.

¹ وردت بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتم تحويلها إلى قيم مطلقة (بالدولار الأمريكي) وفق العلاقة: $FDI (Absolute) = \frac{FDI(\%GDP) * Real GDP}{100}$ وذلك لضمان انسجامها مع باقي المتغيرات الداخلة في معادلة البواقي.

الجدول 1: المتغيرات المستخدمة في تقدير هروب رأس المال من سورية ومصدر البيانات

المتغيرات	رمز المتغير	مصدر البيانات
التغير في الدين الخارجي	ΔEDT	تقارير صندوق النقد الدولي IMF
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	مصرف سورية المركزي
عجز الحساب الجاري	CA	مصرف سورية المركزي
التغير في الاحتياطيات الأجنبية	ΔFR	تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة بالاحتياطيات الأجنبية حتى عام 2010، واستكمال السلسلة الزمنية للفترة (2011-2017) بالاعتماد على تقارير CIA – The World Factbook، بعد مقارنتها والتأكد من اتساقها مع البيانات المتاحة.

المصدر: من إعداد الباحثان.

تم إدخال هذه البيانات في جداول إكسل ومعالجتها حسابياً لحساب قيم هروب رأس المال لكل سنة ضمن فترة الدراسة، ثم تم احتساب المتوسطين للفترتين 1997-2010 و 2011-2017 لمقارنة تطوره عبر الزمن.

النتائج والمناقشة:

تشمل النتائج عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، ومن ثم عرض نتائج تقدير هروب رأس المال اعتماداً على طريقة البواقي.

الإحصاءات الوصفية:

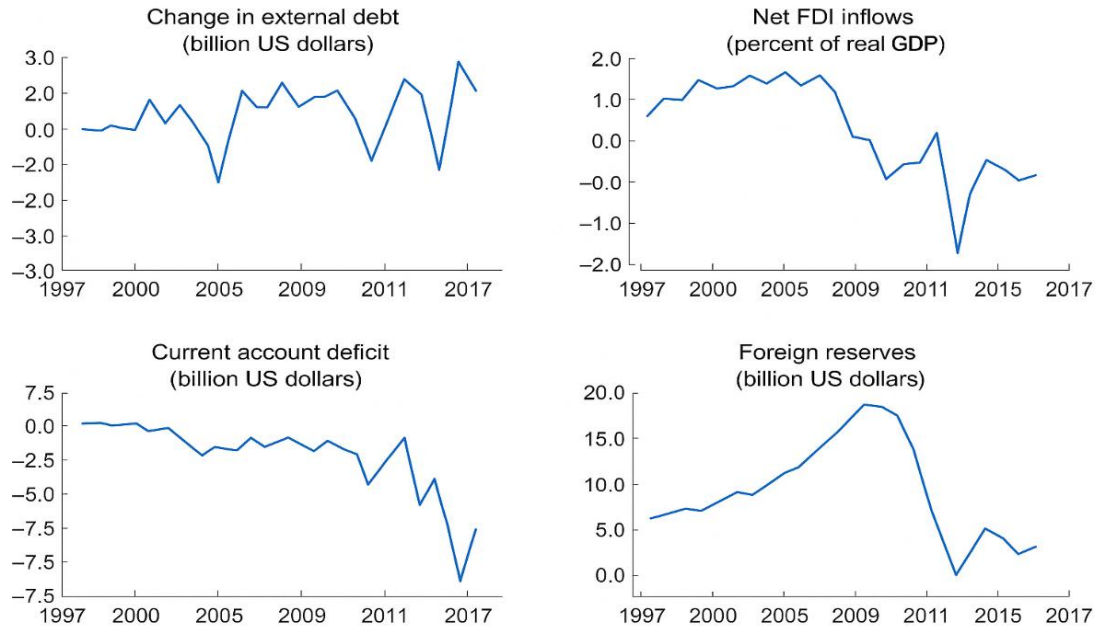
يوضح الجدول (2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية المستخدمة في تقدير هروب رأس المال في سورية، وهي: التغير في الدين الخارجي، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، عجز الحساب الجاري، والتغير في الاحتياطيات الأجنبية، وذلك عن الفترة 1997-2017. تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 12، حيث جرى استخراج المتوسط الحسابي، الوسيط، القيم القصوى والدنيا، والانحراف المعياري، بهدف توصيف الخصائص العامة للبيانات وفهم اتجاهاتها الزمنية بما يخدم تفسير نتائج التقدير لاحقاً.

الجدول (2): الإحصاءات الوصفية للبيانات محل الدراسة

الإحصاءات الوصفية	ΔEDT	FDI	CA	ΔFR
المتوسط الحسابي Mean	-719325.0	79329649.84	-1162098800	-18050021.31
الوسيط Median	-183900.0	7970575.49	-46000000	0.000000
أعلى قيمة Max	1714600.	437651910.70	1375000000	17226509834.02
أدنى قيمة Min	-13441500	14459.02	-8653010000	-10056000000
الانحراف المعياري Standard Deviation	2764601.	119423877.69	2960097675.03	4411211797.84
عدد المشاهدات N	21	21	21	21

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 12

ولتقديم تحليل أكثر دقة يتوافق مع طبيعة الدراسة، تم تقسيم الفترة الزمنية إلى مرحلتين متميزتين: مرحلة ما قبل الأزمة (1997-2010)، ومرحلة الأزمة (2011-2017)، وذلك لبيان الاختلافات في سلوك المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بهروب رأس المال.



الشكل (1) التغيرات الزمنية في المتغيرات الأساسية لتقدير هروب رأس المال من سورية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 12

أولاً: مرحلة ما قبل الأزمة (1997-2017):

اتسمت هذه المرحلة بدرجة نسبية من الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما انعكس على سلوك المتغيرات المدروسة. فقد شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تحسناً تدريجياً، خاصة خلال الفترة (2000-2005)، حيث بلغ ذروته في عام 2005 بقيمة تقارب (437) مليون دولار، مدفوعاً بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، من أبرزها القانون رقم (7) لعام 2000، الذي ساهم في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية. أما الحساب الجاري، فقد بقي ضمن مستويات مقبولة، مع تسجيل فائض محدود في بعض السنوات مثل (2009-2010)، ما يعكس توازناً نسبياً في القطاع الخارجي. وبالمثل، شهدت الاحتياطيات الأجنبية نمواً ملحوظاً، حيث تجاوزت (17) مليار دولار في عام 2005، الأمر الذي يشير إلى تحسن القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وتعزيز الاستقرار النقدي [21].

وفيما يتعلق بالتغير في الدين الخارجي، فقد اتسم بالتذبذب، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في بعض السنوات، خاصة عام 2005، وهو ما قد يعكس تحسناً في إدارة الدين الخارجي أو تسديد جزء منه. وبشكل عام، تعكس هذه المؤشرات بيئة اقتصادية أكثر استقراراً نسبياً، ساهمت في الحد من الضغوط المؤدية إلى هروب رأس المال.

ثانياً: مرحلة الأزمة (2011-2017):

على النقيض من المرحلة السابقة، اتسمت هذه الفترة بتدهور حاد في المؤشرات الاقتصادية نتيجة الأزمة السورية وما رافقها من اضطرابات سياسية واقتصادية. فقد شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً حاداً بعد عام

2011، ليصل إلى مستويات هامشية تقل عن (1) مليون دولار سنوياً، وهو ما يعكس تراجع الثقة بالبيئة الاستثمارية وانسحاب الاستثمارات الأجنبية.

كما اتسع عجز الحساب الجاري بشكل ملحوظ، حيث تجاوز (8.6) مليار دولار في عام 2011 و(7.8) مليار دولار في عام 2012، نتيجة تراجع الصادرات وزيادة الاعتماد على الواردات، إضافة إلى انخفاض التحويلات الخارجية. وفي الوقت ذاته، تعرضت الاحتياطيات الأجنبية لتآكل سريع، حيث سجلت انخفاضات كبيرة بلغت نحو (5.8) مليار دولار في عام 2011 و(10) مليارات دولار في عام 2012، مما يعكس ضغطاً متزايداً على ميزان المدفوعات.

أما التغيير في الدين الخارجي، فقد تراجع دوره في تمويل الفجوة الخارجية، في ظل محدودية الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي نتيجة العزلة الاقتصادية والعقوبات الدولية. وبشكل عام، تعكس هذه التطورات بيئة اقتصادية غير مستقرة، ساهمت في تعزيز دوافع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

يتضح من التحليل السابق وجود تباين جوهري بين مرحلتي الدراسة، حيث اتسمت فترة ما قبل الأزمة باستقرار نسبي في المؤشرات الاقتصادية وتدفقات إيجابية نسبياً، في حين شهدت فترة الأزمة تدهوراً حاداً في مختلف المؤشرات المرتبطة بالقطاع الخارجي. وقد أسهم هذا التحول في خلق بيئة محفزة لهروب رؤوس الأموال، نتيجة ارتفاع مستويات عدم اليقين وتراجع الثقة في الاقتصاد المحلي.

نتائج تقدير هروب رأس المال بالاعتماد على طريقة البواقي:

تم تقدير هروب رأس المال في سورية خلال الفترة (1997-2017) باستخدام طريقة البواقي المعتمدة من قبل البنك الدولي، والتي تقوم على احتساب الفرق بين مصادر واستخدامات التدفقات الرأسمالية.

تُظهر النتائج (الملحق رقم 1) وجود تباينات واضحة في سلوك رأس المال عبر فترة الدراسة، مع انتقال تدريجي من صافي تدفقات إلى الداخل خلال مرحلة ما قبل الأزمة، إلى هروب مكثف بعد عام 2011.

أولاً: مرحلة ما قبل الأزمة (1997-2010):

اتسمت هذه المرحلة بنقلات محدودة نسبياً في اتجاه تدفقات رأس المال، حيث سُجلت في بعض السنوات تدفقات موجبة إلى الداخل، خاصة في عام 2010 الذي شهد صافي تدفق بلغ نحو (1.9) مليار دولار (قيمة سالبة في تقدير الهروب)، في حين سجل عام 2009 خروجاً ملحوظاً بنحو (0.5) مليار دولار.

ويمكن تفسير هذا التباين في ضوء التطورات الاقتصادية خلال تلك الفترة؛ إذ تأثر الاقتصاد السوري في عام 2009 بتداعيات الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، التي انعكست في تراجع الصادرات واتساع العجز في الحساب الجاري، إلى جانب تزايد حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. في المقابل، شهد عام 2010 تحسناً نسبياً في بعض المؤشرات، مدعوماً بانتعاش النشاط السياحي وارتفاع عدد الزوار إلى مستويات قياسية، إضافة إلى تراكم الاحتياطيات الأجنبية وتحسن بعض المؤشرات المرتبطة بالقطاع المالي، وهو ما ساهم في تعزيز تدفقات رأس المال إلى الداخل ولو بشكل مؤقت [22].

أما عام 2005، فقد مثّل حالة استثنائية ضمن هذه المرحلة، حيث سُجلت أكبر قيمة للتدفقات إلى الداخل، ويُعزى ذلك إلى جملة من العوامل، من أبرزها تبني سياسات إصلاح اقتصادي وانفتاح استثماري، خاصة مع صدور قانون الاستثمار رقم (7) لعام 2000، الذي ساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالتوازي مع تحسن مؤشرات القطاع الخارجي وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية [23].

وبشكل عام، تعكس هذه المرحلة بيئة اقتصادية تتسم بدرجة من الاستقرار النسبي، مع وجود تدفقات رأسمالية متذبذبة ولكنها غير مرتبطة بضغط هيكلية حادة.

ثانياً: مرحلة الأزمة (2011-2017):

شهدت هذه المرحلة تحولاً جذرياً في سلوك تدفقات رأس المال، حيث اتجهت بشكل واضح نحو الخارج، مع تسجيل مستويات مرتفعة من الهروب الرأسمالي. وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها في عام 2012 بأكثر من (17) مليار دولار، تلاه عام 2011 بنحو (14) مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير المباشر لبداية الأزمة السورية وما رافقها من تدهور في الاستقرارين السياسي والأمني.

ويرتبط هذا الارتفاع الحاد في هروب رأس المال بعدة عوامل، من أبرزها تصاعد مستويات عدم اليقين، وتراجع الثقة بالبيئة الاستثمارية، إلى جانب فرض العقوبات الاقتصادية وتقييد حركة المعاملات المالية الدولية، مما حدّ من قدرة الاقتصاد على جذب أو الاحتفاظ بالتدفقات الرأسمالية.

كما استمر اتجاه الهروب خلال السنوات اللاحقة، وإن بمستويات متفاوتة، نتيجة استمرار الظروف الاقتصادية غير المستقرة، وتآكل الاحتياطيات الأجنبية، واتساع العجز في الحساب الجاري، وهو ما ساهم في تعزيز الضغوط على القطاع الخارجي ودفع رؤوس الأموال إلى البحث عن ملاذات أكثر استقراراً.

ثالثاً: تحليل مقارن بين الفترتين:

يُظهر التحليل المقارن بين مرحلتَي الدراسة وجود تحول بنيوي واضح في اتجاه تدفقات رأس المال، حيث انتقلت سورية من مرحلة اتسمت بتدفقات داخلية نسبية قبل الأزمة، بمتوسط يقارب (1.2) مليار دولار سنوياً، إلى مرحلة شهدت هروباً كثيفاً لرؤوس الأموال خلال الأزمة، بمتوسط تجاوز (11) مليار دولار سنوياً. وعليه، يمكن قبول فرضية البحث الأساسية التي تنص على وجود فرق جوهري في حجم هروب رأس المال بين الفترتين.

يمكن تفسير هذا التحول والتطور في هروب رأس المال بعد عام 2011 بأنه ناتج عن العوامل السياسية والاقتصادية المرتبطة بالأزمة في إعادة تشكيل سلوك رأس المال، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية التي تربط بين حالات عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة وبين تسارع هروب رؤوس الأموال. كما تتسجم هذه النتائج مع دراسات سابقة مثل (Al-Fayoumi et al., 2012) و (Okafor & Ede, 2021)، التي أكدت على دور العوامل المؤسسية والسياسية في تفسير هذه الظاهرة [7-11].

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

خلصت هذه الدراسة إلى أن حركة رأس المال في سورية خلال الفترة (1997-2017) شهدت تحولات واضحة بين مرحلتين اقتصاديتين متميزتين. فقد أظهرت نتائج تقدير هروب رأس المال باستخدام طريقة اليواقي انتقال الاقتصاد السوري من مرحلة تدفقات إيجابية نسبياً لرؤوس الأموال خلال سنوات ما قبل الأزمة إلى موجات هروب كبيرة بعد عام 2011. وقد بيّنت النتائج أن عامي 2011 و 2012 شكّلا ذروة هروب رأس المال، بقيم بلغت نحو 14 و 17 مليار دولار على التوالي، وهو ما يرتبط بشكل مباشر ببداية الأزمة السورية وما رافقها من تدهور في الاستقرارين الأمني والسياسي، وتصاعد مستويات عدم اليقين، الأمر الذي أدى إلى تسارع خروج رؤوس الأموال من الاقتصاد المحلي. في المقابل،

شكل عام 2010 حالة استثنائية، حيث سُجِّلَت تدفقات موجبة بنحو 1.9 مليار دولار، يُعزى ذلك إلى تحسن مؤقت في بعض المؤشرات الاقتصادية، مدفوعاً بارتفاع عوائد السياحة وتعزيز الاحتياطات الأجنبية، إلى جانب بعض الإصلاحات الاقتصادية المحدودة. أما عام 2009، فقد شهد هروباً ملحوظاً يمكن تفسيره بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وما رافقها من تراجع في الصادرات واتساع العجز في الحساب الجاري.

وأظهرت نتائج احتساب المتوسطات، أن متوسط هروب رأس المال خلال فترة الأزمة (2011-2017) بلغ أكثر من 11 مليار دولار سنوياً، مقارنةً بمتوسط تدفقات داخلية نسبية خلال الفترة السابقة (1997-2010) وهو ما يعكس تحولاً بنيوياً عميقاً في اتجاه التدفقات الرأسمالية في سورية.

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة، التي تشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة يمثلان أبرز محفزات هروب رأس المال، كما في دراسة (Okafor & Ede, 2021) ودراسة (Ndikumana, 2023). كما تتسجم مع نتائج دراسة (Al-Fayoumi et al., 2012) التي أشارت إلى وجود تدفقات خارجة في دول المنطقة، إلا أن الدراسة الحالية تُظهر تضاعفاً كبيراً في حجم الهروب خلال فترة الأزمة السورية، بما يعكس خصوصية الحالة السورية من حيث شدة الصدمة واستمرارها.

التوصيات:

أولاً- توصيات عملية لصناع القرار:

من المهم العمل على استعادة الثقة المالية وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية بما يحدّ من الدوافع المرتبطة بهروب رأس المال. وفي هذا الإطار:

- يمكن العمل على إنشاء نافذة استثمارية موحدة تُعنى بتسهيل إجراءات عودة رؤوس الأموال الوطنية، مع تقديم ضمانات قانونية وسيادية لحماية الاستثمارات.
- من المهم تطوير التشريعات النازمة لحركة رؤوس الأموال بما يحقق توازناً بين الانفتاح المالي والرقابة الفعّالة، ويضمن حرية حركة رأس المال ضمن بيئة مستقرة ومحمية قانونياً.
- ضرورة تعزيز الشفافية والاستقرار المؤسسي، من خلال تحسين كفاءة السياسات المالية والنقدية، بما يسهم في تقليل مستويات عدم اليقين التي تدفع المستثمرين إلى تحويل أموالهم إلى الخارج.
- دعم مصادر النقد الأجنبي، خاصة القطاعات الإنتاجية والتصديرية، بما يسهم في تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات وتقليل الحاجة إلى خروج رؤوس الأموال.

ثانياً: توصيات للدراسات المستقبلية:

من المهم الإشارة إلى أن عدم توفر البيانات المطلوبة لتقدير حجم رأس المال في سورية بعد عام 2017، قد حدّ من إمكانية تتبع تطورات الظاهرة في السنوات اللاحقة. إلا أن المؤشرات العامة وتقارير المنظمات الدولية تشير إلى استمرار الضغوط على القطاع الخارجي [24]، واستمرار بيئة عدم اليقين، بما يبرّج استمرار اتجاه هروب رأس المال وإن كان بوتيرة متفاوتة، وهو ما يستدعي مزيداً من الدراسات المستقبلية لتغطية هذه الفترة.

كما نقترح نقترح أن تتجه الأبحاث المستقبلية نحو تحليل محددات هروب رأس المال في سورية باستخدام نماذج قياسية متقدمة، ودراسة أثره على متغيرات الاقتصاد الكلي، وبخاصة النمو الاقتصادي. كما يُوصى بإجراء دراسات نوعية تكملية لفهم السلوك غير الاعتيادي في بعض السنوات، مثل 2009 و2010، إضافة إلى مقارنة نتائج هذه الدراسة مع تقديرات بديلة باستخدام منهجيات مختلفة، بما يعزز من الفهم الشامل للظاهرة.

References:

- [1] G. Epstein, *Capital Flight and Capital Controls in Developing Countries: An Introduction*. Amherst, MA: Political Economy Research Institute (PERI), University of Massachusetts, 2005.
- [2] S. Fischer, "Globalization and Its Challenges," *American Economic Review*, vol. 93, no. 2, pp. 1–30, 2003.
- [3] S. Claessens and D. Naudé, "Recent Estimates of Capital Flight," *World Bank Working Paper*, no. 27, Washington, DC, 1993.
- [4] World Bank, *World Development Report 1985*. Washington, DC: World Bank, 1985.
- [5] Y. Yalta, "Capital Flight: Conceptual and Methodological Issues," in *Financial Liberalization and Economic Performance*. New York: Fordham University Press, pp. 73–94, 2009.
- [6] C. P. Kindleberger, *International Short-Term Capital Movements*. New York: Augustus M. Kelley, 1937.
- [7] N. Al-Fayoumi, M. Al-Zoubi, and B. Abuzayed, "The Determinants of Capital Flight: Evidence from MENA Countries," *International Business & Economics Research Journal*, vol. 11, no. 1, pp. 1–10, 2012.
- [8] Global Financial Integrity (GFI), "Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004–2013," Washington, DC, 2015. [Online]. Available: <https://gfintegrity.org>
- [9] H. Heydari and A. Jariani, "Analyzing Effective Factors of Capital Outflow from the Middle East and North African Countries," *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol. 10, no. 6, pp. 1–10, 2020.
- [10] A. Y. Yalta and A. T. Yalta, "Capital Flight and Political Instability in MENA Countries: Evidence from Panel Data Analysis," *Economic Research Forum Working Paper*, 2021.
- [11] G. Okafor and O. Ede, "Kidnapping Rate and Capital Flight: Empirical Evidence from Developing Countries," *International Journal of Finance & Economics*, 2021.
- [12] L. Ndikumana, *Capital Flight from Natural Resource-Dependent African Countries: Updated Estimates and Analysis for Cameroon, Ghana, and Zambia, 1970–2021*, Working Paper no. 582, Political Economy Research Institute (PERI), 2023.
- [13] D. G. Adedeji and M. Nuhu, "The Relationship Between Foreign Direct Investment and Capital Flight in Nigeria," *International Policy Brief*, 2023.
- [14] ESCWA, *Illicit Financial Flows in the Arab Region*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, 2021.
- [15] Y. Yasemin and T. Y. Talha, "Capital Flight and the Real Exchange Rate in Resource-Scarce MENA Countries," *Economic Research Forum*, 2021.
- [16] J. Cuddington, "Capital Flight: Estimates, Issues, and Explanations," *Princeton Studies in International Finance*, no. 58, Princeton University, 1986.
- [17] F. Schneider, "The Size and Development of the Shadow Economies and Shadow Economy Labor Force," *Institute for the Study of Labor (IZA), Discussion Paper*, 2003.
- [18] E. Mileva, "The Impact of Capital Flows on Domestic Investment in Transition Economies," *European Central Bank Working Paper*, 2008.
- [19] B. A. Folorunso, "Capital Flight and Economic Growth in Developing Countries," *Journal of Economics and International Finance*, vol. 1, no. 3, pp. 1–10, 2009.
- [20] L. Ndikumana and J. K. Boyce, *Africa's Odious Debts: How Foreign Loans and Capital Flight Bled a Continent*. London: Zed Books, 2011.

[21]A. Almounsor, Capital Flight in the MENA Region: Magnitude and Determinants, Arab Planning Institute Working Paper, no. 0603, 2006.

[22]International Monetary Fund (IMF), Syrian Arab Republic: 2009 Article IV Consultation—Staff Report, IMF Country Report no. 10/86, Washington, DC, 2009.

[23]International Monetary Fund (IMF), Syrian Arab Republic: 2010 Article IV Consultation—Staff Report, IMF Country Report no. 10/86, Washington, DC, 2010.

[24] International Monetary Fund (IMF), Syria's Conflict Economy, IMF Working Paper WP/16/213, Washington, DC, 2016.

قائمة الملاحق:

الملحق (1): تقدير هروب رأس المال في سورية اعتماداً على طريقة البواقي خلال الفترة (1997-2017) (الأرقام بملايين الدولارات)

السنة	التغير في الدين الخارجي	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	عجز الحساب الجاري	التغير في الاحتياطيات الأجنبية	هروب رأس المال اعتماداً على طريقة البواقي
1997	- 428,500.00	97199197.86	367,000,000.00	-65853430.85	-204375871.28
1998	1,714,600.00	94,873,686.35	- 42,000,000.00	1,941,785.01	140,530,071.36
1999	- 352,400.00	294,426,213.39	101,000,000.00	2,043,632.25	191,030,181.15
2000	- 725,200.00	265,118,735.61	830,000,000.00	- 13,221,168.47	- 552,385,295.93
2001	- 1,127,100.00	97,562,240.23	954,000,000.00	2,102,848.11	- 859,667,707.87
2002	- 966,500.00	123,553,395.69	1,375,000,000.00	54,813,107.45	- 1,307,226,211.76
2003	- 927,700.00	144,908,677.10	753,160,000.00	62,082,084.17	- 671,261,107.07
2004	- 178,500.00	274,314,105.79	592,110,000.00	74,036,336.79	- 392,010,731.00
2005	- 13,441,500.00	437,651,910.71	298,560,000.00	17,226,509,834.03	- 17,100,859,423.32
2006	- 21,400.00	4,751,053.76	919,800,000.00	- 777,278,738.98	- 137,791,607.26
2007	121,300.00	7,970,575.49	348,580,000.00	710,571,142.81	- 1,051,059,267.32
2008	- 308,700.00	8,067,536.08	504,210,000.00	76,310,910.15	- 572,762,074.07
2009	303,200.00	14,600,662.81	- 1,016,050,000.00	516,552,206.19	514,401,656.62
2010	- 412,000.00	7,712,380.13	- 389,680,000.00	2,331,572,506.71	- 1,934,592,126.58
2011	- 296,200.00	3,815,947.87	- 8,653,010,000.00	- 5,801,907,296.87	14,458,437,044.74
2012	- 231,900.00	350,235.08	- 7,882,810,000.00	- 10,056,000,000.00	17,938,928,335.08
2013	17,400.00	159,501.30	- 6,982,430,000.00	- 2,879,000,000.00	9,861,606,901.30
2014	- 157,400.00	133,870.69	- 6,851,100,000.00	- 463,700,000.00	7,314,776,470.69
2015	- 189,300.00	107,665.39	- 1,467,320,000.00	- 463,700,000.00	1,930,938,365.39
2016	- 51,300.00	44,445.97	- 685,360,000.00	- 463,000,000.00	1,148,353,145.97
2017	236,000.00	53,457.23	- 163,270,000.00	- 504,192,700.00	667,752,157.23

مصدر الجدول: من إعداد الباحثان.